قبله ولو الخلفا الراشدين رضى الله عنهم احدا جمعين ش م ر الاهى النبى اى
وان استغنى عنه لانه نص معتمد على الحنها دولو غرس فيه او بنى وكسع
قال السبكى ويكفى من ينقضه للاجماع عليه ح ل ورى وقال
فى بيان حكم المنافع المشتركة منفعة الشارع ومثله حريم الدار وافنيتها واعتا
فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لبيع ولا يجوز اخذ عوض
منهم على ذلك كما مر وان قلنا بالمعتمد ان الحريم مملوك قل على الجلال
الاصلية اى الغالبة احترازا عن الفرعية كالجلوس فلذا فيده بعدم التضييق
مرور فيه لانه وضع لذلك وهذا مما عام فى الصالح وكل توطئة لما بعده
ش م ر وكذا جلوس لنحو حرفة عبارة م ر اما غير الى صلية فاشار له بقوله
ويجوز الجلوس فيه ولو بوسطيه له ستراحة ومعاملة ونحوها كانتظار
رفيقه وسؤاله ه فيكون قوله وكذا جلوس معناه وكذا من منفعة الشارع
جلوس الخ كما قاله ع ش اى لا بقيد كونه منفعة اصلية ه وله وضع سرير عند
وضعه فيها يظهر ويحتمل الجالس بمحله ومحل امتعته ومعامليه وليس لغيره
ان يضيق عليه فيه بحيث يتعذر به فى الكيل او الوزن والعطاء له منع واقعا يتعذر به
ان منع رؤية او وصول معامليه اليه لانه من قعد ببيع مثل متاعه ولم يزاحم فى
ما يختص به من المرافق المذكورة م ر وقياس ما تقدم ان من استحق الجلوس
فى المحل فى مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتعليم مطالعة ونحوها ثم جلس
اخر بالقرب منه بحيث يضيق عليه او يرفع صوته بحيث يتشوش عليه فى تعليمه منع
من ذلك وهو الظاهر ه سم قال ق ل على الجلال وشمل فى ذلك المسلم والكافر الا فى
التطاول عند شيخنا زى فيمنع منه الكافر ولا يوخذ عليه ذلك عوض عبارة ش م ر
وليس للامام ولا لغيره من الولاة اخذ عوض نحو تغير بالجلوس فيه
سواء كان ببيع ام لا وان فعله وكلا بيننا المال زاعما ان له فاضل عن حاجة المسلمين
لم يستحق البيع تقدم للملك وهو منتف ه ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل
به قاله السبكى وفى ارتفاق الذمى سواء كان ببيع او غيره ع ش بتوقف معتمد
لك ان تقول قولهم انه يضطر الى تضييق الطرق فى الزحام يقتضى ان للمسلم ازعاجه
هنا ه ويمكن الفرق بان الاحتياج الى المرور اشد م ر وله اى للجالس فيه تطاليل
ولو ذميا على قياس ما تقدم عن السبكى ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم

ح ل

فصل

حل وهو المعتمد كما تقدم عن ق ل ويمنع الكافر ايضا من اغتسال فى المغاطس المشهورة
بالمسلمين ولو خارجة عن المسجد الا ان تكلف وكذا من قضاء حاجته فى سقاية
مسجد المسلمين ح ل قال على الجلال وقال ع ش على م ر ان ذلك جائز فان
مثل هذا الجامع جار بين الناس من غير تكير فيحمل ذلك اى المنع على انه
كان فى زمن الواقف وعلمه ولم يشرط فى وقفه ما يخالفه ه مما ينقل معه
فان كان شيئا منع منه ذلك ح ل وظاهر انه لا يجوز له بناء كنعو ان لم يضر كما صرحوا
به لخبر ابى داود السابق وهو من سبق الى ما لم يسبق اليه كمنزول اى احتفاظا
لا ملكا نعم ان كان احدهما الخ ما خوذ من العلة لان له مزية على الكافر ح ل
فهو اى لان انتفاع الذمى بدارنا انما هو بطريق التبع لنا ش م ر وقوله
احق اى مستحق دون الذمى شوبرى فاعل التفضيل ليس على بابه ومن
سبق الى محل منه الخ ويجرى هذا التفصيل فى السوق الذى يقام فى كل شهر او سنة
مثلا ش م ر لحرفة الذى اعتمده م ر ان الاحق فى المسجد ان ادى الى نزوله
به وامتهانه حرم وعليه يحمل قولهم يحرم اذا اتخذه حانوتا والا فلا ه ح ل قال
ينبغى ان تكون من صور الحرفة ما اذا اتخذه للكتابة بالاجرة وكثر تردد الناس
اليه واجتماعهم عنده لاستيجاره ومعاملته على وجه يزرى ه سم س ل وفارقه
ليعود ليس بقيد بل مثله ما اذا لم يقصد عوده او لا عدمه كما ياتى فى قوله والظاهر
ان مفارقته الخ قال ع ش على م ر ويصدق فى ذلك بيمينه ما لم يدل قرينة على
خلافه بحيث انقطع بتصوير للطول المعتاد فيصدق بما اذا لم تطل اصلا او طالت
لا بهذه الجهة قال سم ينبغى ان تكون المراد ان تمضى مدة من شانها ان تنقطع
الافة فيها وان لم ينقطعوا بالفعل الافة جمع الف كعذال جمع عاذل وكفار
جمع كافر فحقه باق اى فيحرم على غيره العالم به الجلوس اى عند حصوره فيه
بغير اذنه وظن رضاه كما هو ظ ش م ر وان تركه غائبه باقطاع الامام اى
لان للامام اقطاع الشوارع اقطاع ارفاق لا اقطاع تمليك ح ل والفرق بين مفارقته
الخ هذا اوضح ان الف ذلك المكان وتعوده او قصد باول جلسة منه ان لا يفارقه
وقت المعاملة واما اذا اتجارة ولم يقصد ما ذكر وفارقه لا بقصد عود ولا عدمه فبقا
حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه س ل ولو جلس الاستراحة مجتاز فقوله الحرفة
او نحوها كانتظار رفيق وسؤال م ر كاقراء ان وتعلمه ولو لنحو القراءة السبع